وذلك ان هذه ينقصها انها ليست تعرّف جوهر الشيء ، اعني عدم التعريف ، وذلك ان الفصل يعرّف جوهر الشيء . وينبغي ان تعلم ان كل موضع من هذه المواضع يصحّ ان يستعمل في التصحيح اذا كان الاسطقسان الباقيان بيّنا الوجود للشيء الذي وضع انه خاصة . مثال ذلك ان قولنا في الانسان انه حيّ قابل العلم اذا تبيّن منه بهذا الوضع انه ليس بفصل ، وكان ظاهرًا من امره انه منعكس وضروري الحمل ، صحّ ان ذلك خاصة له . 133a-20

وموضع خامس الا[2] يكون ما وضع خاصة للشيء[3] خاصة من حيث يدل عليه بأحد اسمائه اذا كان ذلك الشيء له اسماء مترادفة . مثال ذلك انه لما كان ليست خاصة الامر المطلوب انه الذي يظهر لبعض الناس انه خير لم يكن ذلك خاصة للمؤثر ، وذلك انه لو كان خاصة للمؤثر لكان خاصة للمطلوب والمصحح يصحّح بنقيض هذا وهو ان تكون الخاصة بعينها موجودة لشيء واحد بعينه وان كانت له اسماء مترادفة . مثال ذلك ان كانت خاصة الانسان ان نفسه ثلاثة اجزاء : فكري ، وغضبي ، وشهواني ، فخاصة المرء كذلك ، وذلك[4] ان الانسان والمرء اسمان مترادفان .

وموضع سادس ان يكون نوع من الانواع الداخلة تحت جنس واحد وضعت له خاصة لها ضد ، وذلك ان الضد ليس يجب ان يكون خاصة للنوع الواحد[5] في الجنس . مثال ذلك انه لما كان الانسان والفرس نوعين داخلين تحت الحيوان ، ولم تكن خاصة الانسان الحركة من ذاته ، لم تكن خاصة الفرس الوقوف من ذاته . والمصحح يصحّح بنقيض ما يبطل به المبطل . وهذا الموضع انما كان يصدق لوكان عدد الخواص المتضادة التي ينقسم بها الجنس عدد الانواع ؛ فاما والأمر بخلاف ذلك فهو موضع كاذب وهو مع ذلك قليل الاقناع . 133b 5-10

وموضع سابع يستعمله المغالطون في ابطال ما وضع خاصة انه ليس بخاصة ، وذلك من جهة اشتراك اسم الواحد والغير . وذلك انه اذا وضع واضع خاصة ما لشيء كالضحك للانسان مثلاً ، وكان الانسان تعرّض له اشياء كثيرة مثل انه ابيض وانه عربي وانه عجمي ، فيأخذ المغالط ان الانسان والانسان الابيض شيء واحد بالعدد ، فيلزم من ذلك ان يكون الضحك خاصة الانسان الابيض ، فلا يكون الاسود ضحاكًا . فاذا 15-35

قيل ان الانسان المطلق والانسان الابيض شيئان اثنان بطلت المغالطة ، وموضع[6] المغالطة انهم صيّروا الاثنين واحدًا . وربما غالطوا بعكس هذا ، اعني بأن يصيّروا الواحد اثنين ، مثل ان يضع الانسان[7] ان خاصة العلم انه ظن لا يتغيّر ، فيعاندون ذلك بأن هذه الخاصة موجودة للعالم ، والخاصة ليس من شأنها ان توجد لشيئين اثنين . وحلّ هذه المغالطة ان العلم والعالم واحد بالمعنى ، وانما يختلفان بالموضوع ، او نقول ان الخاصة في هذا غير الخاصة في الآخر ؛ وذلك ان العلم يدلّ في احدهما على ما ليس في موضوع وفي العالم على ما[8] في موضوع ، وذلك ان العلم هو ظن لا يتغيّر و[9] العالم انسان لا يتغيّر علمه. 134a

— ٥ —

[مواضع اخرى]

وموضع ثامن يمكن ان يغالط به ، وذلك ان الخاصة اذا كانت مما شأنها ان توجد لذي الخاصة بالطبع ، فأغفل الواضع ان يشترط في وجودها للمخصوص هذه الجهة ، فان المغلط[1] يغالطه[2] بأن ما وضع خاصة قد يفارق المخصوص . مثال ذلك ان من قال ان خاصة الانسان ان يكون ذا رجلين ، فيغالطه المبطل بأن المقطوع الرجلين ليست توجد له هذه الخاصة ، فاذا زيد في القول بالطبع ارتفعت المغالطة . 5-15

وموضع تاسع يمكن ايضًا ان يغالط به ، وذلك انه اذا كانت الخاصة انما شأنها ان تكون خاصة من جهة انها محمولة حملاً اولا ، فأغفل واضعها ان يشترط ذلك فيها ، فانه يمكن ان يبطل عليه بأنه يمكن ان يوجد[3] لذي الخاصة وغيره فلا تكون خاصة . مثال ذلك من قال ان خاصة السطح ان يقبل اللون ، فيعانده المغالط بأن الجسم قد يصدق عليه انه يقبل اللون اولاً والجسم يقبله ثانيًا بتوسط السطح ، ارتفعت المغالطة . وكذلك كل ما[4] وجد للشيء بشريطة فغفل الواضع فيه فوضعه مطلقًا ، يلحقه مثل هذه المغالطة ، وذلك ان كثيرًا من المحمولات انما يصدق حملها بشريطة ، مثل ان تكون بالطبع ، او مقتناة ، اوبالقوة ، او اولا[5] . ولذلك ينبغي للمجيد لوضع الخاصة ان يتحفظ من وضع ما شأنه ان يؤخذ بشريطة فيضعه مطلقًا . 20 25